اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 93

24-30 أكتوبر 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

محمد بن راشد يصدر قراراً بشأن حوكمة مجالس الإدارة في المؤسسات الربحية وغير الربحية المملوكة للحكومة الاتحادية

أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله قرارا بشأن حوكمة مجالس الإدارة في الهيئات والمؤسسات والشركات الربحية وغير الربحية المملوكة للحكومة الاتحادية سواءً كانت موجودة حالياً أو سيتم انشاؤها مستقبلاً وذلك بهدف تعزيز ممارسات الشفافية في تلك الجهات المملوكة للحكومة الاتحادية بدءاً من أعلى الهرم الإداري وتكريس معايير موحدة للحوكمة في جميع الجهات. ويأتي هذا القرار تبعاً لمرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2011 الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله في شأن تنظيم مجالس الإدارات والأمناء واللجان في الحكومة الاتحادية والذي يتولى بموجبه مجلس الوزراء مسؤولية تشكيل وتنظيم مجالس الإدارات والأمناء واللجان في كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات الاتحادية وتحديد اختصاصاتها والرقابة على أعمالها وتحديد المكافآت المالية لها وإلغائها بالإضافة إلى نقل اختصاصاتها في الحالات التي يراها مناسبة. ويتضمن القرار مواداً تتعلق بتشكيل مجالس الإدارة وآلية اختيار أعضائها بقرار من مجلس الوزراء بناءً على الكفاءات والخبرات المتنوعة.. وبموجب القرار سيكون مجلس الإدارة هو السلطة العليا للمؤسسة الاتحادية ومسؤولاً أمام مجلس الوزراء عن تحقيق الأهداف وتنفيذ السياسات التي أنشئت من أجلها وذلك من خلال ممارسة السلطات والصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. وحظر القرار على عضو مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أكثر من أربعة مجالس وألا يشغل منصب الرئيس في أكثر من ثلاث مؤسسات اتحادية في الوقت ذاته كما أنه لا يجوز بحسب القرار أن يكون أعضاء مجالس إدارات المؤسسات الاتحادية غير الربحية التي تنظم أو تشرف على شركات لها أسهم مدرجة في أسواق الأوراق المالية في الدولة أعضاء في مجالس إدارة تلك الشركات المدرجة. وألزم القرار مجالس المؤسسات الاتحادية الربحية وغير الربحية بتشكيل لجنة تدقيق ومخاطر لمراقبة سلامة البيانات المالية للمؤسسة، إضافةً إلى تقييم سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وفعالية إدارة التدقيق الداخلي والتعاون مع ديوان المحاسبة في ذلك وفقاً للقواعد والأصول المحاسبية المتعارف عليها. ويوضح القرار مبادئ وقواعد السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة التي يتعين على المؤسسات الاتحادية تبنيها وخاصةً في مجلس الإدارة حيث يجب على أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية في المؤسسات الاتحادية الربحية التي تنظم أو تشرف على إحدى الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية في القطاع الحكومي الإفصاح بشكل سنوي عن حصصهم من الأسهم في حين يجب على أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية في المؤسسات الاتحادية غير الربحية الالتزام بالقرارات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع في شأن التداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية. ووفقاً للقرار ستعد الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية نظاماً خاصاً بالإفصاح عن كافة المسائل المتعلقة بتأسيس المؤسسة الاتحادية ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب الحوكمة الخاص بالمؤسسة الاتحادية وترفعه إلى مجلس الوزراء.. كما ستضع الهيئة نظاما لتجنب تعارض المصالح بالمؤسسات الاتحادية الذي يجب على أعضاء المجلس والمدراء التنفيذيين والعاملين بالمؤسسة الاتحادية الالتزام بهوعلى المجلس رفع تقرير سنوي خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية كل سنة ميلادية لمجلس الوزراء متضمناً اسم الرئيس ونائبه وأعضاء المجلس وأعضاء لجان المجلس وعدد الاجتماعات ونسخ من محاضر هذه الاجتماعات، وملخصاً عن أنشطة المجلس واللجان ونتائج تقييم أداء اللجان وملخصاً عن الأداء المالي والتشغيلي السنوي للمؤسسة الاتحادية وفق الميزانية المعتمدة ومؤشرات أداء خطة عمل المؤسسة. من جانبه سيقوم مجلس الوزراء بإجراء تقييم سنوي لأداء المجالس وفقاً لمعايير الأداء التي يحددها.

المصدر: وام

الدولية

ارتفاع نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الثالث من العام
صفحة 02 ◄

أخيراً.. اتفاق أوروبي بشأن أزمة الديون
صفحة 02 ◄

الاقليمية

وزير المالية: البنوك المصرية غير قادرة على تمويل عجز الميزانية العامة
صفحة 04 ◄

مع افتتاح مشروع "اللؤلؤة" قطر ستصبح عاصمة لتحويل الغاز لسوائل عالميا
صفحة 04 ◄

المحلية

محمد بن راشد يعتمد باقة جديدة من مشاريع التنمية السياحية والسكنية والتجارية في دبي..
صفحة 05 ◄

السويدي: الإمارات ملتزمة بالخطة الزمنية لـ بازل 3
صفحة 05 ◄

المقال الأسبوعي

الحوكمة
صفحة 06 ◄

30 أكتوبر 2011

ارتفاع نمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الثالث من العام

حقق الاقتصاد الأمريكي نموا قدره 2.5 ٪ في الربع الثالث من العام الجاري وفقا لتقرير صادر عن وزارة التجارة الامريكية. وجاء هذا النمو مطابقا للتوقعات بحدوث تحسن كبير في النمو عن الربع الثاني من العام حيث وصول معدل النمو إلى 1.3 في المائة. وجاء هذا النمو مدفوعا بارتفاع نسبة انفاق المستهلكين إضافة إلى زيادة حصة التجارة الدولية. كما أعلن في وقت سابق من الأسبوع الجاري انخفاض معدل طلبات البطالة إلى 402 ألف طلب. وزادت عدد الوظائف في سبتمبر/ايلول الماضي بواقع 103 ألف وظيفة وهي نسبة تتجاوز توقعات الاقتصاديين. وأرجع المحللون الاقتصاديون زيادة النمو إلى ارتفاع الانفاق على شراء السلع المعمرة مثل الثلاجات خلال هذه الفترة. وأظهرت أرقام وزارة التجارة في وقت سابق من الشهر الجاري ارتفاع الطلب على شراء السلع المعمرة بمعدل 1.7 في المائة عن شهر سبتمبر. ولكن على الرغم من التحسن في الأداء الاقتصادي لا تزال هناك حالة من التوتر بين المستهلكين حول مستقبل الاقتصاد الأمريكي. وأظهرت التقارير الشهرية عن الاقتصاد تراجع ثقة المستهلك الامريكي في شهر اكتوبر الجاري إلى أدنى مستوى لها منذ مارس / اذار عام 2009.

المصدر: BBC Arabic

أخيراً.. اتفاق أوروبي بشأن أزمة الديون

أعلن قادة الاتحاد الأوروبي عن توصلهم إلى اتفاق لإخراج منطقة اليورو من أزمة الديون السيادية التي تعصف بها، يتضمن تخلي حائزي السندات اليونانية، من القطاع الخاص، عن نصف سنداتهم، لخفض أعباء الديون على الدولة الأوروبية، بنحو 100 مليار يورو، أي نحو 139 مليار دولار. جاء الإعلان عن التوصل إلى هذا الاتفاق، في ختام قادة دول منطقة اليورو بالعاصمة البلجيكية، بعد مفاوضات شاقة حول صياغة تفاصيل سياسة نقدية معقدة، لتسوية أزمة الديون الحكومية والمشكلات البنكية التي تمثل تهديداً خطيراً لاستقرار عملة اليورو، بل والاقتصاد العالمي. ويتضمن الاتفاق ثلاثة بنود رئيسية، الأول يتعلق بحل أزمة الديون اليونانية، والثاني باستقرار القطاع المصرفي، بينما يختص الثالث بدعم صندوق الإنقاذ المالي لمساعدة الدول الأوروبية. وبموجب الخطة الجديدة، يقبل حائزي السندات اليونانية، وبشكل طوعي، شطب ما نسبته 50 في المائة من قيمة سنداتهم، مما يعني دعم اقتصاد الدولة الأوروبية التي تعاني تحت وطأة ديون ضخمة، بنحو 100 مليار يورو، لتنخفض ديونها إلى 120 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، من 150 في المائة. وأعلن تشارلز دالارا، مدير معهد المالية الدولية، والذي كان يمثل القطاع الخاص في المفاوضات مع قادة الاتحاد الأوروبي، ترحيبه بالاتفاق، وقال في بيان إن المستثمرين من القطاع الخاص وافقوا على خفض 50 في المائة، بالإضافة إلى "تقديم دعم بمقدار 30 مليار يورو"، كحزمة تمويلات من القطاع الخاص. ويتضمن الاتفاق استحداث برنامج تمويل جديد، بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي، بقيمة 100 مليار يورو، بحسب ما جاء في بيان رسمي صدر في ختام الاجتماعات. وقاد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، جبهة موحدة لمواجهة أزمة اقتصادية إقليمية عاصفة، شكلت تهديدات جسيمة على منطقة اليورو، كما تعهدا باتخاذ ما هو ضروري لإعادة رسملة المصارف الأوروبية. وتتخوف المصارف الأوروبية من خسائر محتملة من قروض قدمتها إلى حكومات أوروبية تواجه أزمة اقتصادية، كاليونان، وقد أدى تهديد ما يسمى عدوى الديون السيادية إلى تراجع الإقراض بين البنوك. ومؤخراً، قدر صندوق النقد الدولي إجمال المخاطر الائتمانية بـ300 مليار يورو (401 مليار دولار) هي قيمة سندات أصدرت إلى كل من اليونان، والبرتغال،وأيرلندا، وإيطاليا وإسبانيا فضلاً عن بلجيكا.

المصدر: CNN Arabic

انتاج المصانع في اليابان يسجل أول هبوط بعد زلزال مارس

سجل انتاج المصانع في اليابان هبوطا أكبر من المتوقع في سبتمبر ايلول في علامة على تعثر تعافي الاقتصاد من اثار زلزال مارس اذار المدمر مع تضرره من تباطؤ اقتصادي عالمي وقوة الين ومشاكل الديون في اوروبا. واظهرت بيانات لوزارة التجارة والصناعة اليابانية يوم الجمعة ان الانتاج الصناعي تراجع بنسبة 4.0 بالمئة او ضعفي متوسط التوقعات تقريبا وفي اعقاب زيادة بلغت 0.6 بالمئة في اغسطس. وهذا هو أول انخفاض بعد الزلزال. ومع استبعاد الهبوط الحاد الذي بلغ 5ر 15 بالمئة في مارس والذي نتج عن تلك الكارثة فانه أكبر انخفاض منذ فبراير شباط 2009 عندما تضرر الطلب العالمي بشدة من الازمة المالية التي اثارها انهيار بنك ليمان براذارز. وقال محللون ان هبوطا في انتاج الآلات مثل معدات تصنيع الرقائق الالكترونية ساهم بشكل كبير في هذا التراجع وهو ما يعكس ضعفا في نمو الطلب في الخارج وايضا اثار قوة الين على القدرة التنافسية للصادرات اليابانية. ومن ناحية اخرى جدد وزير المالية الياباني جون ازومي يوم الجمعة تحذيراته من ان السلطات مستعدة للتدخل في اسواق العملات عند الحاجة مع صعود العملة اليابانية مقتربة من مستوى قياسي مرتفع امام الدولار. وقال ازومي للصحفيين بعد اجتماع لمجلس الوزراء "العملات ينبغي ان تعكس الاسس الاقتصادية. نحن في غاية القلق من تحركات المضاربين وسنتخذ اجراءات حاسمة عندما يكون ذلك ضروريا."

المصدر: رويترز

وكالات التصنيف الثلاث تبقي على درجة AAAلصندوق الاستقرار المالي الأوروبي

أبقت وكالات التصنيف الائتماني الثلاث "ستانداردز آند بور" و"موديز" و"فيتش" على تقييمها السبق بدرجة "ايه ايه ايه" اعلن صندوق الاستقرار المالي الاوروبي المخصص لمساعدة دول منطقة اليورو التي تواجه صعوبات. وقال الصندوق في بيان أمس السبت إن هذه الدرجة وهي المثلى، تأكدت بعد دخول التعديلات التي أقرت على نظامه في يوليو، حيز التنفيذ في 18 اكتوبر. ورفعت هذه التعديلات قدرة الصندوق الى 440 مليار يورو مع وعد بضمانات بقيمة 780 مليارا. وقال الصندوق ان كلاً من "الوكالات الثلاث أكدت أفضل درجة ممكنة للصندوق"، وهي "ايه ايه ايه" لستانداردز اند بور وفيتش ريتينغز، و"(بي) ايه ايه ايه" لموديز. كما "منحته أفضل درجة على الأمد القصير" وهي "ايه-1+" من ستاندارد اند بورز و"(بي) بي-1" من موديز و"اف1+" من فيتش. وكانت دول منطقة اليورو توصلت بعد مفاوضات شاقة ليل الاربعاء الخميس الى اتفاق على الخطوط العريضة لخطة من أجل معالجة أزمتها الاقتصادية تنص على تخفيض ديون اليونان بحوالى النصف ورصد 1000 مليار يورو لمنع انتشار الازمة. وبموجب هذا الاتفاق، تتخلى المصارف عن 50% من الديون المتوجبة لها، ما يوازي 100 مليار يورو من اصل اجمالي الديون العامة اليونانية البالغ 350 مليار يورو. كما ستتلقى اليونان قروضاً جديدة من أوروبا وصندوق النقد الدولي بقيمة 100 مليار يورو بنهاية 2014، في اطار خطة تحل محل الخطة بقيمة 109 مليارات يورو التي اقرت في يوليو. وقررت دول منطقة اليورو ايضاً رفع قدرة التدخل المنوطة بالصندوق الأوروبي للاستقرار المالي المكلف مساعدة الدول التي تواجه صعوبات، لتصل الى 1000 مليار يورو في مرحلة اولى. ويفترض أن يسمح هذا القرار بتجنب انتقال ازمة الديون الى ايطاليا وإسبانيا. ويملك صندوق الإغاثة المالية حالياً قدرة مبدئية على الاقراض بقيمة 440 مليار يورو، وهو ما اعتبرته الدول غير كاف لمواجهة أزمة بحجم الازمة الحالية.

المصدر: أ ف ب

الصين ترصد 100 مليار دولار للمساعدة في حل أزمة الديون الأوروبية

قالت صحيفة "فايننشال تايمز" إن الصين تدرس في استثمار حوالى مئة مليار دولار لمساعدة منطقة اليورو على التصدي لأزمة ديونها العامة. ونقلت الصحيفة البريطانية عن مصدر قريب من الحكومة قوله إن "الصين قد ترغب في المساهمة بخمسين إلى مئة مليار دولار في الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي أو في صندوق جديد يتم انشاؤه برعايتها بالتعاون مع صندوق النقد الدولي". وأضاف المصدر للصحيفة أنه "إذا كانت الظروف ملائمة، لن يكون من المستبعد عندها استثمار مبلغ يزيد بقليل عن مئة مليار دولار". وقررت منطقة اليورو الأربعاء خلال قمة لقادتها في بروكسل الاستعانة ببكين لتعزيز قدرة صندوق الاستقرار المالي على التدخل لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات. ولم تؤكد الصين رسميا موافقتها على المشاركة في المجهود لكن متحدثا باسم وزارة الخارجية أعلن الخميس أن بكين تريد "درس سبل تعزيز التعاون الثنائي على أساس المنفعة المتبادلة". وبحسب مصدر قريب من المفاوضات حول الأزمة الاوروبية، فإن الصين وغيرها من الدول الناشئة تطالب بإشراك صندوق النقد الدولي الذي تثق فيه بسبب خبرته وإطاره القانوني. وتملك الصين حاليا أكثر من 500 مليار دولار من ديون الدول الأوروبية بحسب تقديرات خبراء اقتصاديين. من جهة ثانية، أعلن مدير الصندوق الاوروبي للاستقرار المالي كلاوس ريغلينغ أن "لا مفاوضات جارية حاليا مع الصين" بشأن استثمارات صينية في الصندوق بل مجرد "مشاورات اعتيادية". ويزور ريغلينغ الصين غداة الإعلان عن خطة للتصدي للأزمة في أوروبا تنص بصورة خاصة على تعزيز قدرة صندوق الاستقرار المالي على التدخل لمساعدة الدول التي تواجه أزمة ديون. واعتبرت زيارته بمثابة محاولة من الصندوق للحصول على دعم مالي من الصين. لكنه شدد على أن "لا مفاوضات جارية حاليا مع الصين" بل مجرد "مشاورات عادية في مرحلة أولية.

المصدر: العربية.نت

وزير المالية: البنوك المصرية غير قادرة على تمويل عجز الميزانية العامة

أفاد وزير المالية المصري الدكتور حازم الببلاوي إن البنوك المحلية بلغت تقريبا الحد الأقصى من الإقراض بما لا يمكنها من تغطية عجز الميزانية العامة وأنه سوف يتعين على الحكومة البحث عن تمويل من الخارج. ومن المقرر أن تبدأ مصر محادثات هذا الأسبوع مع صندوق النقد الدولي بعد أربعة أشهر من رفضها اتفاقا بقيمة 3.2 مليار دولار كان الصندوق قد عرضه في الصيف. وتسعى القاهرة أيضا لتدبير تمويل من دول خليجية ومقرضين دوليين آخرين. وقال وزير المالية حازم الببلاوي في ندوة بشأن الاقتصاد "اقتراضنا من السوق المحلي كبير وبلغ مستويات أكاد أقول إنها زائدة عن الحد"، مشيراً إلى أن أسعار أذون الخزانة آخذة في الارتفاع وأن الحكومة اضطرت مرارا لإلغاء مناقصات نظرا لضعف الطلب. وارتفع متوسط العائد على أذون خزانة لأجل 91 يوما فوق 13 بالمائة في نهاية سبتمبر من أعلى بقليل من 11 بالمائة في ابريل. وأضاف الببلاوي هذا عبء خطير. لكن ليس خطيرا فقط لأن الدولة ستدفع هذه السنة والسنة القادمة مبالغ كبيرة.. إنما لأنه ... يحرم البنوك من أن تقوم بالوظيفة الأساسية وهي أن تمول الاقتصاد. وتضرر الاقتصاد المصري بعد انتفاضة شعبية أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير وتسببت في تراجع السياحة ونزوح جماعي للمستثمرين الأجانب. ولفت الببلاوي إلى أن عجز الميزانية في العام الذي بدأ في يوليو/تموز يقدر بنسبة 27-28 بالمائة من الإنفاق الإجمالي ورجح نمو هذا الرقم بنهاية العام. وأضاف أن نحو 33 بالمئة من الإنفاق الإجمالي موجه للدعم و22 بالمائة لسداد فوائد الدين المصري وهو ما يعني أن 55 بالمئة من الميزانية خارج سيطرة وزارة المالية. وقال "تمويل العجز بموارد من الخارج ليس فقط يؤمن سلامة الميزانية إنما أيضا يخفف الضغط على ميزان المدفوعات".

المصدر: الشروق المصرية

مع افتتاح مشروع "اللؤلؤة" قطر ستصبح عاصمة لتحويل الغاز لسوائل عالميا

مع الافتتاح الرسمي يوم 22 نوفمبر المقبل لمشروع "اللؤلؤة" لتحويل الغاز إلى سوائل (جي تي ال) المشترك بين قطر للبترول وشركة شل الذي يعد الأكبر من نوعه في العالم إلى جانب مصنع اوريكس المماثل الذي يعمل منذ عدة سنوات، ستصبح دولة قطر أكبر لاعب في قطاع تحويل الغاز لسوائل عالميا. فبعد اكتمال مشروع اللؤلؤة الذي بلغت تكلفته نحو 19 مليار دولار أمريكي بمرحلتيه في منتصف العام المقبل، سينتج 140 ألف برميل يوميا من الغاز النفطي المسال والمكثفات والإيثان، و120 ألف برميل يوميا من منتجات تحويل الغاز إلى سوائل .. فيما ينتج مشروع اوريكس المشترك بين قطر للبترول وشركة ساسول الجنوب إفريقية 34 ألف برميل في اليوم من منتجات الديزل والنافتا وسوائل الغاز. وقال السيد اندي براون الرئيس التنفيذي لشركة شل في قطر والمدير العام لمشروع اللؤلؤة في حديث خاص مع وكالة الأنباء القطرية / قنا / إن العمل في المرحلة الأولى بالمشروع على مشارف الانتهاء مع اقتراب الإنتاج من بلوغ 70 ألف برميل يوميا من الغاز النفطي المسال والمكثفات والإيثان، و60 ألف برميل يوميا من منتجات تحويل الغاز إلى سوائل. وأفاد الرئيس التنفيذي لشركة شل في قطر بأن المرحلة الثانية من الإنتاج في مشروع اللؤلؤة ستبدأ قبيل نهاية العام الحالي ليصل المشروع إلى طاقته الإنتاجية الكاملة قبل منتصف العام القادم ، موضحا أن المشروع يستهلك 1.6 مليار قدم مكعبة يوميا من الغاز عبر 22 بئرا في حقل الشمال بقطر، وهو ما يمثل نحو 7% من إجمالي إنتاج الغاز من هذا الحقل الذي يعتبر أكبر حقل غاز منفرد في العالم. وأشار إلى أن المشروع المقرر افتتاحه رسميا في 22 نوفمبر المقبل يحقق ربحية كبيرة لقطر على مدى عقود، وذلك عبر عملية تحويل الغاز إلى منتجات هيدروكربونية عالية الجودة، وهو ما يمنح قطر فرصة لتنويع مداخيلها. وأكد أن أهم ما يميز اللؤلؤة هو كونه مشروعا متكاملا يبدأ من تنمية الحقول المتواجدة في حقل الشمال حتى مرحلة تحويل الغاز لسوائل ومن ثم مرحلة المنتجات النهائية التي يجري بيعها في الأسواق.

المصدر: قنا

"موديز" تخفض تصنيف ديون مصر بسبب تدهور الأوضاع المالية

خفضت مؤسسة "موديز" تصنيفها لديون مصر درجة واحدة، قائلة إن الأوضاع المالية للبلاد تدهورت مع استمرار حالة من عدم اليقين بشأن الانتقال إلى حكم مدني. وخفضت المؤسسة التصنيف الائتماني لمصر إلى B1 من Ba3 وأبقت على نظرة مستقبلية سلبية للتصنيف، وهو ما يعني احتمال خفضه مرات أخرى في السنوات القليلة المقبلة. وأوضحت "موديز" أن السبب الرئيسي لهذا الخفض "هو الضعف الاقتصادي المستمر والتدهور المالي الذي تفاقم بشكل أكبر منذ اندلاع الثورة الشعبية في البلاد في يناير 2011." وتواجه الحكومة المؤقتة ضغوطا شديدة لحل مشكلات البلاد الاجتماعية واستعادة ثقة المستثمرين. وقالت موديز "إن عدم استقرار الأوضاع السياسية تسبب في تدهور الاداء الاقتصادي وثقة المستثمرين في مصر." وعبرت المؤسسة عن قلقها بشأن التراجع الحاد في احتياطيات الحكومة من النقد الأجنبي منذ بداية العام. وهذه هي المرة الثانية التي يتم فيها خفض تصنيف مصر من قبل مؤسسة رئيسية للتصنيف الائتماني في الأيام العشرة الماضية. من جهة ثانية، أعلنت نائبة رئيس إدارة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في البنك الدولي انغر أندرسن أن المؤسسة الدولية على استعداد لدعم مصر خلال الفترة الانتقالية الهشة التي تمر بها. وأكدت أندرسن التي تقوم بأول زيارة إلى مصر منذ توليها منصبها "التزام البنك الدولي بمساعدة مصر خلال الفترة الانتقالية الحرجة وما بعدها". والتقت اندرسن خلال زيارتها رئيس الوزراء عصام شرف وعددا من المسؤولين الآخرين.

المصدر: رويترز

محمد بن راشد يعتمد باقة جديدة من مشاريع التنمية السياحية والسكنية والتجارية في دبي..

اعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله باقة جديدة من مشاريع التنمية السياحية والسكنية والتجارية في دبي التي تنفذها مؤسسة دبي العقارية تحت مظلة مجموعة "وصل" بمبلغ يقارب ملياري درهم ونيف. جاء ذلك خلال زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم قبل ظهر اليوم الى مقر مجموعة " وصل " في دبي رافقه خلالها سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وسمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي رئيس مجلس مؤسسة دبي العقارية حيث شاهد سموهم والى جانبهم عدد من المسؤولين وأعضاء مجلس ادارة المؤسسة عرضا لمجمل أصول "دبي العقارية" والمشاريع التي تتولى تنفيذها وادارتها وتطويرها في اطار مسؤولياتها لتطوير وتحديث القطاع العقاري في امارة دبي وتوفير الوحدات السكنية والسياحية والتجارية التي تلبي حاجة الامارة وتتواكب ومتطلبات النهضة الحضارية ومسيرة البناء والتنمية التي تشهدها دبي ودولتنا الحبيبة. وبعد العرض الذي قدمه هشام عبدالله القاسم الرئيس التنفيذي في مجموعة "وصل" لا دارة الاصول تفقد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لوحات وتصاميم المشاريع الهندسية واستمع الى شروح القائمين على تصميم وتنفيذ هذه المشاريع من شباب وبنات الوطن تضمنت التعريف بمكونات كل مشروع وجدواه والاغراض التي يمكن ان يحققها على الصعيد الاجتماعي والسياحي والبيئي والاقتصادي. وقد اطلع سموه على مشروع اعادة تأهيل منطقة مستشفى آل مكتوم المشروع العمراني التراثي متعدد الاغراض والاستخدامات والذي يعكس البيئة التراثية والثقافية لشعب الامارات اذ يضم هذا المشروع متحفا متخصصا في القطاع الصحي بحيث يحكي قصة انشاء مستشفى آل مكتوم كأول مستشفى في الامارات والمنطقة يتم تأسيسه العام 1951 بمواصفات حديثة. كما يشمل المشروع انشاء سوقا شعبية تضم مجموعة من المحال التجارية خاصة بالمشغولات والصناعات المحلية ومطاعم أكلات شعبية ومرافق خدمية تعكس جميعها الروح التراثية والبيئة العربية المحلية. ويتضمن المشروع كذلك انشاء فندق وبرج للشقق المفروشة ومبان تجارية وسكنية حيث من المتوقع ان تتحول منطقة مستشفى آل مكتوم الى منطقة جذب سياحي فريدة ومتميزة بطابعها الشرقي الاصيل. كما تعرف صاحب السمو نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الى مشروع نادي شاطئ جميرا الواعد من خلال اللوحات والرسومات والتصاميم التي اطلع عليها سموه والحضور اذ من المنتظر ان يشكل المشروع الحضاري بعد انجازه أحد أجمل وأهم نوادي الشواطئ العالمية من حيث واجهته البحرية ومرافقه الخدمية والترفيهية المميزة وتصاميمه الهندسية الفريدة .واستعرض صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم خلال الزيارة التوسعات الجديدة لفندق لومريديان المطار الذي يتميز بقربه من مطار دبي الدولي وبسمعته الطيبة في أوساط السياح القادمين الى دولتنا ما يتطلب تطويره وتوسعته بما يتلاءم وتطور منطقة المطار ومتطلبات السياحة والضيافة العربية العريقة.

المصدر: وام

السويدي: الإمارات ملتزمة بالخطة الزمنية لـ بازل 3

بدأت الإمارات استعداداتها لتطبيق معايير بازل الجديدة وذلك خلال العام المقبل 2012، وقال سلطان السويدي محافظ المصرف المركزي إن الاتفاقية ستطبق تبعا للجدول الزمني المقرر لها . وأضاف السويدي ان الإمارات ملتزمة بالخطة الزمنية للتطبيق على الصعيد الدولي والتي تتضمن 3 مراحل، تطبق الأولى خلال العام القادم، مؤكداً أن الرقابة المصرفية في دولة الإمارات تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وفقا للاتفاقيات الدولية التي وقعتها الدولة وعلى رأسها اتفاقيتا بازل 2 وبازل 3 .جاء ذلك في تصريحات صحافية لمحافظ المصرف المركزي على هامش فعاليات الاجتماع السنوي السابع عالي المستوى التي انطلقت في أبوظبي حول تقوية الرقابة على القطاع المالي والمستجدات في مجال التشريعات الرقابية والذي ينظمه صندوق النقد العربي ومعهد الاستقرار المالي التابع لبنك التسويات الدولية بالتعاون مع معهد التمويل الدولي .وناقش الاجتماع على رأس اعماله التعديلات الجديدة المتعلقة ببازل 3 وتداعيات التعديلات على القطاعات المصرفية العربية إلى جانب التعرف إلى السياسات والإجراءات المطلوبة تجاه تطبيقها هذه المبادئ وتحقيق الاستفادة القصوى منها، والدروس التي يتعين الاستفادة منها في هذا الشأن. وأكد الدكتور جاسم المناعي مدير صندوق النقد العربي في كلمته الافتتاحية للاجتماع، أن التعديلات المدروسة تتعلق بالمتطلبات الجديدة لكفاية رأس المال، من حيث رفع الحد الأدنى لرساميل البنوك وفرض نسب متحفظة للرفع المالي، وإدخال معايير ونسب جديدة للسيولة، بالإضافة إلى تطوير إطار ومؤشرات للرقابة الاحترازية الكلية، كما تشتمل التعديلات كذلك معالجة خاصة لما يعرف بالمؤسسات المالية والمصرفية ذات المخاطر النظامية . كذلك تطال هذه التعديلات المقترحة متطلبات تقوية الحوكمة السليمة للمؤسسات المالية والمصرفية، وغيرها من التعديلات الجديدة الأخرى . وأضاف ان بعض هذه التعديلات يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لحالة الدول العربية، وتحديداً في ما يتعلق بتطوير سياسات وأدوات الرقابة الاحترازية الكلية ومتابعتها وتقوية الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية ذات المخاطر النظامية، إلى جانب تطوير مفاهيم وممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المؤسسات المالية والمصرفية، وتأتي هذه الأهمية إلى حد ما في ظل الارتفاع الكبير في التركزات الائتمانية لدى المؤسسات المصرفية العربية والجوانب التي تحتاج إلى تقوية في ممارسات الحوكمة الرشيدة في بعض هذه المؤسسات .

المصدر: دار الخليج

الحوكمة GOVERNANCE

تعريف الحوكمة والهدف منها

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ". وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف. فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " **هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها** ". كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD **بأنها**: " **مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين** وهناك من يعرفها بأنها: " **مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين** ". وبمعنى أخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

محددات الحوكمة: هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات: المحددات الخارجية وتلك الداخلية. ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات بشيء من التفصيل كما يلي:

المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص

المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة

المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

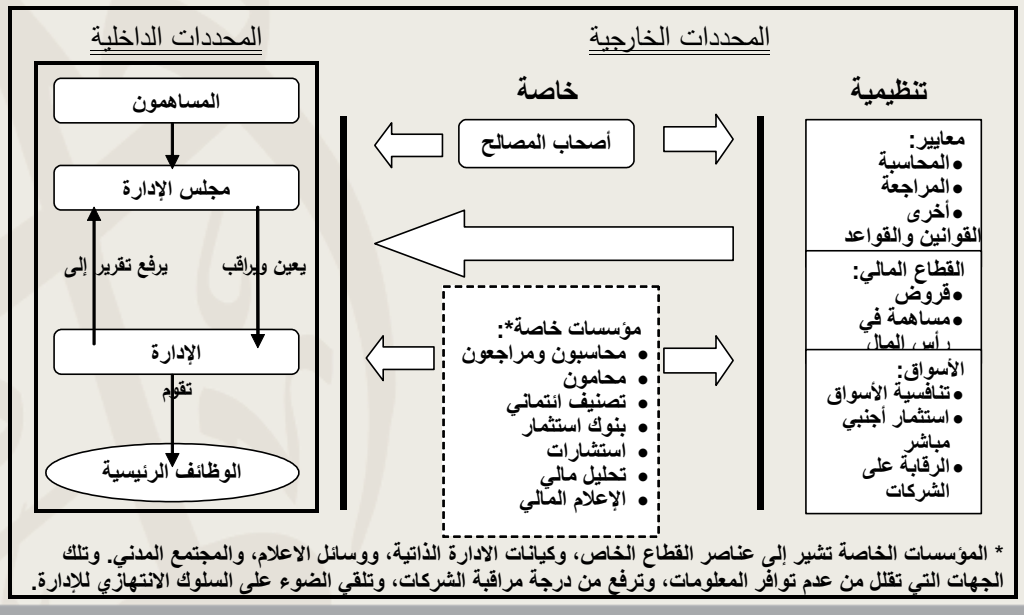

* المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الادارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

وتؤدى الحوكمة في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين. ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل.

معايير الحوكمة

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي:

معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام 2004. وتتمثل في:

ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.